

التمهيد في تحرير الفروع على الأصول

للزوجية ثم تطلق لأنه صريح في الطلاق والطلاق يستلزم الزوجية فأشبه ما لو قال طلقتك والأصح كما قاله الرافعي أنه فسخ للنكاح كقوله اخترت قطع نكاحك وليس بطلاق قال ابن الصباغ فيكون حقيقة فيهما ولكن يخص بالموضوع الذي يقع فيه .

قلت والأمر كما قاله ابن الصباغ من كونه على هذا التقدير مشتركاً ولكن بين معنيين متضادين فإن أحدهما يقتضي اختيارها للنكاح والآخر يقتضي خلافه فلا يصح الإعمال فيهما ولا الحمل عليهما لأنهما متنا فيان في ينبغي أن لا يحمل على أحدهما إلا بالنسبة ودعوى ابن الصباغ أنه يخص بالموضوع ضعيف لأن الموضوع هنا صالح لهما فالحمل على الفسخ ترجيح بلا مرجح .

هذا هو مقتضى القواعد في ينبغي حمل كلام الرافعي عليه ثم إن لفظ الفراق حقيقة في بابه وهو الطلاق ووجد نفاذًا في موضوعه فلا ينبغي أن يقبل صرفه إلى غيره بالنسبة .

3 - ومنها شری يستعمل حقيقة بمعنى اشتري وبمعنى باع كفرله تعالى إخبارا عن إخوة يوسف عليه السلام وشروعه بثمن بخس أي باعوه والتحصيل والإزالة معنيان متضادان ويتحقق تصويره في رجل وكل وكيلين ببيع سلعة فخاطب أحدهما صاحبه بهذا اللفظ فيحتمل أن يكون لقصد الشراء منه وأن يكون لقصد البيع فيتميز بالنسبة